(الجهود الصرفية في كتاب المباحث اللغوية في شرح الكافية الحجابية للجرجاني)

Morphological Efforts in the Linguistic Investigations of al-Jurjānī's Commentary on al-Kāfiya al-□ijābiyya

د. محمد نظام سامي

مكان العمل: المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

رقم الجوَّال: ٠٧٨٠٢٥٧٥٦٦٧

البريد الإلكتروني: mohammanedam2017@gmail.com

الملخص:

برَّز الباحث في هذه المقالة بعض الجهود الصرفية التي أشار إليها الجرجاني في شرحه لبعض المباحث العربية، إذا حظي هذا الشرح باهتمام الكثير من الباحثين إلا أنَّهم لم يشيروا إلى جهوده الصرفية، ومن هذا المنطلق كانت جهودنا في دراسة هذا الكتاب لتعريف الباحثين عن الجهود الصرفية التي احتواها هذا الكتاب وهي كانت على ثلاثة محـــاور، الأول: فـــي الجموع، الثاني في المصادر، والثالث جاء في المشتقات، ولا بدَّ من الإشارة إلى شيء مهـــم وهو أنَّ الجرجاني لم يولِ الجانب الصرفي اهتمامًا كبيرًا بقدر القضايا النحوية، فكلامه عـــن الصرف قليل جدًا إذ أكثر كلامه عن عملهم.

الكلمات المفتاحية: الصرف، الجرجاني، المشتق، المصدر، الجمع.

Abstract:

In this article, the researcher highlights some of the morphological efforts Al-Jurjani points to in his explanations on some Arabic topics. Therefore, these explanations which he focuses on have received the attention of many researchers, they have not referred to his morphological efforts. From this standpoint, our efforts in studying this book are to introduce researchers to the morphological efforts contained in this book, which are divided into three dimensions : the first, on plurals; the second, on infinitives(references); and the third, on derivations. It is important to note that Al-Jurjani does not take as much attention to the morphological

aspect as he does to grammatical issues. His discussion of morphology is very limited, as he mostly discusses their work.

Keywords: morphology, Al-Jurjani, derivative, infinitive, plural.

في بادئ الأمر لا بُدَّ من الإشارة إلى أهم المباحث الصرفية التي طرحها الجرجاني بهذا الكتاب، فهو لم يضع بابًا للصرف وإنَّما أشار إلى محاور من علم الصرف، وهي على النحو الآتي:

أولًا: الجموع:

نرى أنَّ المؤلف عند حديثه عن الجموع أعطانا تعريفًا عمَّا للجمع، إذ عرَّه بأنَّه كلُّ ما كان له مفردٌ من حروفه، أي أنَّ الجمع لا بُدَّ أن يكون مفرده مشتملا على بعض حروفه، وبتعريفه هذا لم يَعُدّ اسم الجمع ولا اسم الجنس الجمعي من باب الجموع؛ لأنَّها تصدق على الكثير والقليل، بدليل أنَّ التغيير الحاصل بين الجمع ومفرده– في نظره– لا يصدق على كلِّ الجموع؛ لأنَّه منتقض بالمشترك بين الجمع والمفرد، فهناك ألفاظ متناظرة بالوزن بين الجمع والمفرد فلم يفرق بينها إلا الحركات، فمثلا الجمع على وزن **(فِعَال)** مثل **(هِجَان)** جمع كسرته مماثلة لكسرة **(كِتَاب)**، وكذلك الجمع على وزن **(فُعْل)** مثل **(أُسْد)** فضمته مماثلة لضمة **(بُرْد)**.

وعلى هذا نجد المؤلف يردُّ على الذين قالوا بأنّهما وأنَّ قولهم فيه وهمٌ، ويردُّه من وجهين، هما:

١– إنَّ اسمي الجمع والجنس ليس لهما وزنٌ من أوزان الجموع.
٢– عدُّها جمع قلةٍ مردود وفاسدٌ؛ لأنَّها ليست من أوزان جموع القلة، ومردود أيضًا كونها من جمع الكثرة؛ لأنَّها تصغر وجمع الكثرة لا يصغر.

وبعد هذا التعريف يذكر المؤلف نوعي الجمع وهما: الصحيح والمكسر، فيقصد بالصحيح هو ما صحَّ بناء مفرده، ويقسم إلى جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، بدأ بجمع المذكر مفصِّلا القول فيه، فبدأ بعلامات رفعه وهي بالواو المضموم ما قبلها في حالة الرفع، والياء المكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر مع إضافة النون المفتوحة، ووضَّح سبب فتح نون الجمع وذلك لطلب الخفّة؛ لأنَّ الانتقال من الضمة أو الكسرة إلى الكسرة ثقيل جدًا، فهو يشير برأيه هذا إلى أنَّ التفريق بين المثنى وجمع المذكر حاصلٌ بدون فتحة النون.

وثم نرى المؤلف بعد التعريف يذكر شروط الاسم الذي يُجمَعُ جمعًا مذكرًا سالمًا، وفصَّل القول بأنواع الأسماء التي تجمع هذا الجمع، إذ بدأ بالاسم المنقوص وأشار إلى أنَّ ياءه تُحذَفُ عند جمعه، معطيًا تعليلًا صوتيًا لهذا الحذف؛ إذ تستثقل الضمة على الياء بالتقاء الساكنين عند رفعه، واستثقال الياء على الياء فنُقِلت لما قبلها وحذفت الياء، أمَّا عند إشارته للاسم المقصور فذكر أنَّ ألفه تحذف لالتقاء الساكنين، وبعد تفصيله عن المنقوص والمقصور، أشار إلى بقية شروط الاسم الذي يجمع وهي:

١- أن يكون علمًا مذكرًا عاقلًا، وبهذا الشرط قد خرَّج الكثير من أسماء الأعلام العاقلة لا تجمع هذا الجمع؛ لأنَّها فقدت أحد شروط الجمع، فمثلا الاسم (زينب) لم يُجمع جمعًا مذكرًا سالمًا؛ لفقدانه التذكير، وهكذا بقية الأسماء الممتنع جمعها كلٌّ له سبب.

٢- أن يكون صفة لمذكر عاقل، خرج من هذا الشرط ما كانت صفة لغير العاقل أو الوصف منها على **(أَفْعَل- فَعْلَاء)** أو**(فَعْلَان- فَعْلَى)**، أو ممَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، من ذلك كلمة **(جَرِيح)** فقدت هذا الجمع؛ لأنَّها ممَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيعطي سببًا لكلِّ حالة من منع الجمع، فالصفة التي على وزن **(أَفْعَل)** لا يمكن جمعها لئلا تشتبه باسم التفضيل.

وحين تحدث عن النوع الاخر من الجمع السالم وهو جمع المؤنث، فبدأ بتعريفه بأنَّه ما لحق آخره الف وتاء، منتقلا إلى ما يُجْمعُ جمعًا مؤنثًا سالمًا فوجدناه لم يبدأ بالاسم وإنَّما بدأ بالصفة المختومة بالتاء التي تُجْمَعُ على خلاف الصرفيين، ذاكرًا لها شروطًا، منها أن يكون لها مذكرًا يُجمعُ بالواو والنون، أي أنَّ الصفة المراد جمعها جمعًا مؤنثًا سالمًا يشترط أن ننظر إلى مذكرها أجُمِعَ بالواو والنون أم لم يجمع؟، فإن جُمِع بالواو والنون جاز جمعها جمعًا مؤنثًا سالمًا وإن لم يُجمع بالواو والنون لم يجز جمعها جمعًا مؤنثًا، والسبب في ذلك -بحسب رأيه- لئلا تزيد رتبة المؤنث على المذكر.

ومن خلال وضعه لهذا الشرط أخرج من هذا الجمع كلَّ الصفات التي لا تجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا، مثل: ما كان الوصف من على **(أَفْعَل- فَعْلَاء)**، أو **(فَعْلَان- فَعْلَى)**، أو الصفة التي على وزن **(فَعُول)** بمعنى **(فَعِيل)**، والسبب في امتناع جمعها بالمؤنث؛ لأنَّها لم تجمع جمعًا مذكرًا سالمًا.

وإذا كانت الصفة ليس لها مذكر يُجمعُ جمعًا مذكرًا سالمً، فيه نظر؛ فإذا كانت الصفة خالية من التاء فلا تجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا؛ لأنَّها موضوعه للقدر المشترك بين المذكر والمؤنث، أي ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فمثلًا **(حائض، وحاضن)** فهذه الصفات أُريد بها الثبوت في المعنى بين المذكر والمؤنث فلا تجمع، أمَّا إذا كانت الصفة مختومةً بالتاء غير أنَّ المقصود بها معنى الحدث فتجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا، نحو: **(امرأة حائضة الآن أو غدًا)**، فيجوز أن تُجمعَ على **(حَائِضَات)** لارتفاع المانع من المنع؛ والمقصود برفع المانع وهو عدم دلالتها على الثبوت والمساوات بين المذكر والمؤنث زيادة على أنَّها مختومة بالتاء.

وعلى هذا يمكننا أن نقول إنَّ الصفة التي ليس لها مفرد يجمع جمعًا مذكرًا سالمًا، فيها وجهان:

الأول: لا تُجمعُ جمعًا مؤنثًا سالمًا إذا دلّت على الثبات وغير مختومة بالتاء.

الآخر: تُجمعُ جمعًا مؤنثًا سالمًا إذا دلّت على الحدث وختمت بالتاء على حدِّ قولِ الشارح.

وبعد كلامه عن الصفة ينتقل إلى اسم العلم المؤنث الذي يجمع جمعًا مؤنثًا سالمًا، لم يضع له شروطًا، فأشار بقوله له: **(جُمِع مطلقًا)**، سواء كان اسمًا منقوصًا مثل **(سَلْمى)**، أو ممدُودًا مثل **(صَحْرَاء)** أو مختومًا بالتاء مثل **(تَمْرَة)**، وكذلك الحال في الأسماء المختومة التي غلبت الاسمية فيها على الوصفية مثل **(بَطْحَة، وبُرْقَة)** فتجمع على **(بَطْحَاوات، وبَرْقَاوات)**.

ثانيًا: المصادر:

نرى الجرجاني عند حديثه عن المصادر انقسم كلامه إلى قسمين، هما:

الأول: الجانب النحوي: إذ أكثر الحديث عن عمل المصدر وأسهب فيه- وهذا ما لا يدخل في موضوع مقالنا هذا-؛ لأنَّنا اقتصرنا على الجهد الصرفي.

الآخر: الجانب الصرفي: عندما تحدث المؤلف عن المصادر بدأ بتعريفه بأنَّه الحدث الجاري على الفعل- وهذا التعريف أقرب للنحو منه للصرف-، وانتقل بعد التعريف للحديث عن المصادر فقسمها إلى ثلاثية وغير ثلاثية، ومجردة ومزيدة، فعند الحديث عن المجردة، بدأ

بالكلام عن الثلاثي قدَّم الحديث عمَّا بدأ بالميم بقوله: ((والثلاثي إمَّا بميم في أوله نحو (مَضْرَب))، وفي هذا دلالة واضحة إلى المصدر الميمي وأوزانه.

أمَّا غير المبدوء بالميم فذكر أنَّ له اثنين وثلاثين وزنًا غير أنَّه لم يذكر وزنًا واحدًا لها ولا ما يدلُّ عليه، وينتقل بعد هذا للحديث عن المصادر المزيدة، فوجدناه يذكر صيغ هذه المصادر ولم يشر إلى أوزانها، فمثلا يقول (**أَكْرَمَ– إكْرَامًا، وكَرَّمَ– تَكْرِيمًا**... إلخ))، وعند النظر في كلامه يفهم منه أنَّه أراد أنَّ هذه المصادر أوزانها كلها قياسية، فمثلا قياس مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة الذي على وزن (**أَفْعَل**) مصدره على (**إفْعَالًا**)، و(**فَاعَـل**) قياس مصدره (**فِعَالًا–مُفَاعَلَةً**).

ثالثًا: المشتقات:

عند الولوج في موضوع المشتقات التي ورد في هذا الكتاب، نجد الشارح يولي اهتمامًا كبيرًا لعملها– أي الجانب النحوي– والحالات التي تعمل بها من حيث الاعتماد وعدمه والأزمنة التي تعمل بها.

١– **اسم الفاعل:**

أشار المؤلف عند كلامه عن اسم الفاعل– من الجانب الصرفي– إلى تعريفه، وما وافق فيه الصرفيين، وما فيه من ردود، وإلى اشتقاقه فقط، إذ ذكر أنَّه يُشتقُّ من الفعل الثلاثي على وزن (**فَاعِل**)، ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بقلب يائه ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره، نحو: (**مُكْرِم، ومُسْتَخْرِج**)، فاكتفى بهذا القدر من الجهد الصرفي، وبعد هذا بدأ بالتفصيل عن عمله من حيث نوعه معرفًا بـ (**أل**) كان أم نكرةً والأزمة العامل فيها، وآراء النحويين فيها.

٢– **صيغة المبالغة:**

ذكر المؤلف أنَّ اسم الفاعل إذا أُريد به الكثرة والمبالغة، حُوِّل إلى صيغ خمسة للدلالة على هذا المعنى وهي (**أوزان صيغة المبالغة**)، غير أنَّ المؤلف اكتفى بذكر صيغها دون ذكر أوزانها، إذ قال: ((هي كـ (ضَرَّاب، ضَرُوب، مِضْرَاب، عَلِيم، حَذِرٌ))، ويعني أنَّ لصيغة المبالغة خمسة أوزان هي (**فَعَّال، مِفْعَال، فَعُول، فَعِيل، فَعِل**)، بعد هذا التفصيل تحدث عن عملها النحوي بالتفصيل وحالات عملها فهي شبيهة باسم الفاعل من حيث العمل.

٣- اسم المفعول:

كان كلام المؤلف مقتصرًا على اشتقاق اسم المفعول، فذكر أنَّه يُصَاغ من الثلاثي على وزن **(مَفْعُول)**، نحو: **(مَدْرُوس، ومَضْرُوب)**، أمَّا اشتقاقه من غير الثلاثي فعلى زنة مضارعه بإبدال حرف المضارع ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وقيل فتح ما قبل الآخر للتفريق بينه وبين اسم الفاعل، وبعد هذه الإشارة بدأ بالحديث عن عمل اسم المفعول من حيث الاعتماد وعدمه، والأزمنة التي يعمل بها.

٤- الصفة المشبهة:

في باب الصفة المشبهة بدأ حديثه عن تعريفها، فذكر أنَّها مشتقة، وأنَّ الفعل المشتقة منه يجب أن يكون لازمًا، فلا يجوز اشتقاقها من المتعدي مطلقًا، ثم أشار إلى المعنى الدائم لها وهو أن تكون دالةً على معنى الثبوت، معنى الثبوت أنَّها صفة دائمة لها بقاء أعمُّ من أن يكون ذا زمانٍ طويل أو قصير، فيكون في أفعال غير اختيارية كـ **(الفَرْح، والحُزن)**، وبرأيه هذا يشير إلى الفرق بينها وبين اسم الفاعل، فهي تدلُّ على الثبوت، أمَّا اسم الفاعل فيدلُّ على الحدوث؛ لأنَّه يتغير بتغيُّر الموقف، فـ **(القَائِمُ)** يدلُّ على أنَّه مشتق من القيام لمن قام به معنى الحدوث، و**(المَقَام)** اشتق منه لزمان أو مكان حصل فيه، وذكر للصفة المشبهة وزنًا قياسيًا واحدًا وهو **(أَفْعَل)** سواء كان دالًا على الألوان أم العيوب، وذكر أنَّ بقية أوزانها سماعية ولم يشر إليها ولا إلى صيغها، ثم جاء الحديث عن عملها وذكر حالات معمولها نحويًا.

٥- اسم التفضيل:

استهل الجرجاني كلامه بتعريف موجزٍ لاسم التفضيل، إذ هو اسم مشتق من فعلٍ لموصوف بزيادة على غيره، أي هو موضوع لذاتٍ قام بها أصل الفعل مع زيادة على غيره فيه، ثم انتقل إلى شروطه إذ بيَّن أنَّ شرطه الأول أن يكون مبينًا من فعل ثلاثي مجرد، لم يدل على لون أو عيب، ونلحظ أنّ الجرجاني لم يذكر سوى هذين الشرطين وفاتته بقية شروط الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل، وفي إشارة من إلى أنَّ الفعل الذي لم يستوفِ هذين الشرطين يمكن أن يصاغ من اسم التفضيل بالوساطة أي باستعمال أفعال قابلة للتفضيل كـ **(أشدَّ وأضعف)**، مضافين إلى مصدر الفعل المذكور، وبعد هذا الكلام عن الجانب الصرفي ينتقل الجرجاني للحديث عن أحوال اسم التفضيل وعمله من حيث كونه مجردًا من **(أل)**

والإضافة أو كونه مضافًا موضحًا آراء النحويين فيها. وهذا كلام نحوي لا يدخل في صلب مقالتنا.

ولا بدُّ من الإشارة إلى قضية أنَّ الجرجاني لم يذكر اسمي الزمان والمكان ولا اسم الآلة عند حديثه عن المشتقات.

رؤية الباحث وما توصلت إليه المقالة:

١- أسهب الجرجاني في كلامه عن الجموع بالحديث عن الجمع السالم مذكرًا كان أم مؤنثًا ذاكرا شروطه وما يجمع وما شذا عن هذا الجمع في حين كان حديثه مختصرًا عن جمع التكسير ذاكرًا أوزان جموع القلة فقط ولم يشر إلى أي وزنٍ من أوزان جمع الكثرة.

٢- وجد الباحث أنَّ الجرجاني في مبحث المصادر ركَّز على الجانب النحوي وهو عمل اسم المصدر، في حين أنَّ البحث الصرفي فيه قليل جدًا مقتصرًا على تعريف المصدر والإشارة إلى الواضحة إلى المصدر الميمي في بداية بحثه، ثم ينتقل إلى المصادر القياسية وذكر أنَّها ثلاثية وغير ثلاثية إلا أنَّه أشار إلى أبنية الثلاثي المزيد بحرف واحد ولم يشر إلى أي بناء من أبنية بقية المصادر.

٣- لحظتُ الجرجاني في كلامه عن المشتقات يشير فقط إلى اشتقاقها من الثلاثي وغير الثلاثي ذاكر بعض شروط الصفة المشبهة واسم التفضيل، ثم ينتقل إلى الحديث بإسهاب عن عملها –وهو عمل نحوي بحت–، ولم يشر إلى اسمي الزمان والمكان واسم الآلة.

المصادر والمراجع:

- ❖ – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٣.
- ❖ –رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، شرح الشافية لابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن–محمد الزفزاف –محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- ❖ – سيبويه (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، ط ٣، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- ❖ - Al-Hadithi, K. (2003). Morphological structures in the book of Sibawayh] (1st ed.). Librairie du Liban Publishers.